|  |  |
| --- | --- |
|  | |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 | |
| **الوثيقة WTPF-13/5-A**  **26 أبريل 2013**  **الأصل: بالإنكليزية** |  |
| مساه‍مة من ج‍مهورية البرازيل الات‍حادية | |
| مشروع رأي بشأن دور الحكومات في إطار تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت | |

إن ال‍منتدى العال‍مي ال‍خامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يضع في اعتباره

أن ولاية الاتحاد ودوره محددان في دستور الاتحاد واتفاقيته وفي القرارات والمقررات ذات الصلة لمؤتمراته وجمعياته،

إذ يذكّر

أ ) بالفقرة 34 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (تونس، 2005) التي تؤكد أن التعريف العملي لإدارة الإنترنت هو تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد المشتركة وإجراءات اتخاذ القرارات والبرامج التي تحدد تطور الإنترنت واستعمالها؛

ب) بالفقرة 35 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (تونس، 2005)، التي تؤكد أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تقنية ومسائل تتصل بالسياسات العامة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية المعنية؛ وتعترف بدور كل من الكيانات المذكورة؛

ج) بالفقرة 55 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (تونس، 2005)، التي تقر أن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت تطبق بفعالية مما جعل الإنترنت على ما هي عليه اليوم وسطاً شديد القوة عالي الحركة والتنوع على الصعيد الجغرافي حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في التشغيل اليومي، مع تحقيق الابتكار وخلق القيمة بلا حدود؛

د ) بأنه ينبغي أن يكون لجميع الحكومات أدوار ومسؤوليات على قدم المساواة في الإدارة الدولية للإنترنت ومن أجل ضمان استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها مع الإقرار في الوقت ذاته بضرورة قيام الحكومات بوضع سياسات عامة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة على نحو ما ورد في الفقرة 68 من برنامج عمل تونس؛

ه ) بالحاجة إلى تعاون معزز في المستقبل لتمكين الحكومات من تنفيذ أدوارها والاضطلاع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسات العامة الدولية كما ورد في الفقرة 69 من برنامج عمل تونس؛

و ) بقرارات مؤتمر المندوبين المفوضين 101 و102 و133 التي تنص، في جملة أمور، على استكشاف سُبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وإنترنت المستقبل عن طريق إبرام اتفاقات تعاون، حسب الاقتضاء، لزيادة دور الاتحاد في إدارة الإنترنت لضمان تعظيم الفوائد التي يجنيها المجتمع العالمي؛

ز ) بالقرار **A/RES/67/195** للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد في الفقرة 19 من القرار ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية،

وإذ يأخذ في الحسبان

أ ) أن العديد من الدول الأعضاء اعتمدت مبادئ رفيعة المستوى لإدارة الإنترنت، مع التركيز على الأدوار التكميلية للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت؛

ب) أن بعض الدول الأعضاء تعتبر أن الاتجاه الرئيسي في إقامة مجتمع المعلومات الحديث هو الدور المتزايد للإنترنت في نظام الاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنها كذلك جزء من البنية التحتية الوطنية للاتصالات. وبناءً على ذلك، تعتبر موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية الخاصة بالإنترنت مورداً دولياً بالغ الأهمية،

وإذ يدرك

أ ) أن منظمات مختلفة تقدم مساهمات قيّمة بشأن مسائل متعددة فيما يتعلق بإدارة الإنترنت؛

ب) أن العديد من الدول الأعضاء لا تزال تسعى إلى التمثيل المناسب في الإطار الحالي لمشاركة الحكومات في قضايا إدارة الإنترنت؛

ج) أن الدول الأعضاء تضطلع بأدوار ومسؤوليات متساوية لضمان تخصيص وتعيين واستعادة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية الخاصة بالإنترنت على نحو موثوق به؛

د ) أن عدداً كبيراً من القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت ترتبط بالاتصالات؛

ه ) الحق السيادي للدول في مجال السياسات العامة المتصلة بالإنترنت،

وإذ يؤكد

أ ) الدور البنّاء الذي يضطلع به الاتحاد في تعزيز التنمية المستمرة للإنترنت لا سيما من خلال مساهمات أعضائه وأنشطة قطاعاته الثلاثة؛

ب) أن الاتحاد منظمة متعددة أصحاب المصلحة، مفتوحة أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة بصفة أعضاء مستقلين أو بصفة أعضاء في وفود وطنية؛

ج) الدور الهام والبناء للمشاورات المفتوحة والشاملة على الصعيد الوطني والتي تشمل أصحاب مصلحة متعددين،

يعرب عن الرأي التالي

1 أن الاتحاد بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات يتميز بمكانة فريدة تؤهله لتوفير الدعم اللازم والملائم للدول الأعضاء من أجل ضمان مشاركة واسعة للحكومات في إطار الإدارة الدولية للإنترنت بشأن القضايا المتصلة بالاتصالات؛

2 أن الدول الأعضاء لديها الحق في وضع وتنفيذ السياسة العامة الوطنية بشأن مسائل إدارة الإنترنت فضلاً عن اقتراح سياسة دولية بشأن هذه المسائل؛

3 أن تتاح للحكومات فرصة المشاركة في عمليات تعدد أصحاب المصلحة القائمة ذات الصلة بمختلف جوانب تطوير الإنترنت وسياساتها؛

4 أن تستمر إدارة الإنترنت القائمة على تعدد أصحاب المصلحة في إشراك جميع الأطراف كل بحسب دوره؛

5 أن تواصل جميع الأطراف التعاون بحسن نية وفقاً لأدوارها والولايات المنوطة بها؛

6 أن يواصل الاتحاد، في إطار ولايته، تيسير المناقشات الحكومية الدولية بشأن إدارة الإنترنت،

يدعو الأمين العام

1 إلى أن يدعم، من خلال أمانة الاتحاد، مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في المنظمات المختصة ضمن الإطار الحالي لإدارة الإنترنت، بما في ذلك توفير بناء القدرات بشأن قضايا محددة؛

2 إلى أن يستمر في تعزيز الانفتاح والشفافية في عملية صنع القرار داخل الاتحاد؛

3 إلى أن يضمن استمرار الاتحاد في أداء دور فعال في مجال إدارة الإنترنت،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المساهمة في مناقشة التعاون والمشاركة داخل إطار إدارة الإنترنت، سواء في البرنامج الحالي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أو في إطار التحضير للاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة (WSIS+10)؛

2 إلى المساهمة بشكل بناء في زيادة تطوير الإنترنت ومناقشة المسائل ذات الصلة داخل الاتحاد حسب الاقتضاء؛

3 إلى المساهمة والمشاركة بفعالية في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين جنباً إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_